

الفصل الثالث: رؤية جولدزيهر للسنة النبوية من حيث:

1- المبحث الأول: تعريف جولدزيهر للسنة النبوية.

2- المبحث الثاني: ثبوت السنة النبوية من حيث:

أ- تدوين السنة النبوية.

ب - وضع الأحاديث.

3- المبحث الثالث: تطور السنة النبوية.

4- المبحث الرابع: حجج العلماء في الرواية عليه.

المبحث الأول:

رؤية جولد زيهر للسنة النبوية:

— تعرضت السنة النبوية للنقد و التشويه من قبل المستشرقين، حيث تركزت دراساتهم و بحوثهم في الطعن فيها لتشويه صورتها، و التشكيك في ثبوتها، فمن حيث النصوص و المتون، عكفوا على نقول توهموا تعارضها، و بنوا عليها استنتاجاتهم و أوهام، ونظروا في الأسانيد فشككوا في تسلسلها، و طعنوا في كبار المحدثين و أوهنوا أسانيدهم و استداروا إلى النواحي التاريخية ليكيلوا الافتراءات على غير سند أو تقيد بأصول علمية في البحث و تقرير النتائج.¹

و لم يكتفوا بذلك بل حاولوا معارضة السنة النبوية بالقرآن، و القرآن بالسنة، و السنة بأقوال و أعمال الصحابة أيضا، حتى أصبحت السنة نشازا بين مصادر التشريع الإسلامي لا تقوى على إثبات نفسها فضلا عن كونها مع القرآن تمثل مرجع الأمة في التشريع و التوحيد.²

و نظرا لأن غاية الإستشراق الأخيرة هي جعل الدين الإسلامي مجرد أسطورة ليس له حقيقة ربانية، وإنما هو مزيج من الآراء و الأفكار، التي اقتبست من بعض الأشخاص كبحيرا الراهب و غيره، و من الأديان الأخرى كاليهودية و النصرانية، لذلك بادر هؤلاء المستشرقون إلى الطعن في أركان هذا الدين و مصادره الأصلية، التي هي مصدر التشريعات و الأحكام. فأعلنوا حربا ضد القرآن و السنة النبوية.³

و من بين المستشرقين الذين سعوا إلى طعن و تشويه السنة النبوية، نجد المستشرق اليهودي المجري جولد زيهر من خلال أفكاره حول القرآن الكريم و السنة النبوية.

و قبل أن نشير إلى موقفه لابد من بيان حقيقة مفهوم السنة، لدحض هذا الخط الذي انتهجه المستشرقون بقصد التضليل على أبناء الأمة، و التشكيك في المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، و السنة بهذه الصفة لها حجيتها، و يجب العمل بمقتضاها إذا ثبت روايتها عن الرسول — صلى الله عليه و سلم — عن طريق العدل الضابط إلى منتهاه بدون شذوذ، و

¹ - عجيل جاسم النمشي، المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي، ط1، 1404 هـ، 1984 م، الكويت، ص 81.

² - نفس المرجع، ص 81.

³ - د/ عبد المنعم أبو شعيشع أبودنيا، الاستشراق اليهودي، دط، 2008 دار الجامعة الجديدة، ص 10.

لا علة وأساس حجيتها تستند إلى ما جاء في القرآن لقوله تعالى: "و أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و احذروا".¹

و قوله: "من يطع الرسول فقد أطاع الله".²

و قوله: "فلا و ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت و يسلموا تسليما".^{3 4}

و قد أمر الله سبحانه و تعالى الرسول — صلى الله عليه و سلم — أن يبلغ رسالته إلى الناس في قوله تعالى: "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك".⁵

و لكن الأمر لم يكن مجرد تبليغ آلي، و إنما هو تبليغ مصحوب بالتبيين كما ورد في قوله تعالى: "و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم و لعلمهم يتفكرون".⁶

و قد فعل الرسول — صلى الله عليه و سلم — ما أمره الله به، فكانت سنته المتمثلة في أقواله و أفعاله و تقريراته بالنسبة للقرآن بمثابة تفصيل مجمله و بيان مشكله و بسط مختصره.⁷

و بذلك يكون الارتباط بين القرآن الكريم و السنة النبوية ارتباط لا يتصور أن يفصل في يوم من الأيام حيث نبه الرسول — صلى الله عليه و سلم — على ذلك حين قال: "تركت فيكم شيئين لن تضلوا

بعدهما كتاب الله و سنتي"، و من أجل ذلك اهتم المسلمون اهتماما عظيما بالسنة، بوصفها الأصل الثاني للإسلام، و قد كان هذا الفهم يعد من الأمور البديهية لدى الصحابة، فعندما بعث الرسول —

صلى الله عليه و سلم — معاد بن جبل واليا إلى اليمن سأله: كيف تقضي إذا عرض عليك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسوله، قال فإذا لم تجد؟ قال: أجتهد برأيي.⁸

فالسنة في اللغة تعني الطريقة و السيرة حسنة كانت أو سيئة.⁹

1 - المائدة . 92.

2 - النساء . 80.

3 - النساء . 65.

4 - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1 . 2002 دار المدار الإسلامي، بنغازي ليبيا، ص . 463.

5 - المائدة . 67.

6 - النحل . 44.

7 - د/ محمود حمدي زقزوق، الإستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري دط، دت، دار المعارف، ص . 105.

8 - نفس المرجع، ص . 105.

9 - ابن منظور، لسان العرب، ط1 (1410 هـ، 1990 م)، دار المصادر، بيروت، ص . 803.

و منه قوله — صلى الله عليه و سلم: " من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها و أجر من عمل بها بعده من غير نقص في أجورهم شيء، و من سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها و وزر من عمل بها بعده من غير نقص من أوزارهم شيء".¹

و هناك من يرى بأن السنة وجدت منذ زمن الرسول — صلى الله عليه و سلم — و يراد بها طريقته وسيرته، و خلقه، و كل ما يتعلق به و أصبحت في النهاية عبارة عن أقواله، و أفعاله، و تقريراته، و قد استقرت هذه المفاهيم منذ البداية و لم تتعرض للتطور و التجديد طبقا لضرورات الحياة الإسلامية العقلية أو السياسية و الاجتماعية.²

أما في الاصطلاح يختلف معناها حسب اختلاف مناهج العلماء، حيث اصطبغت في الإسلام صبغة أكسبتها معاني، استمد كل فريق من علماء الإسلام المدلول الخاص به من تلك الصبغة، إذ أنها من الكلمات التي خصصها المفهوم الإسلامي عن معناها اللغوي المطلق.³

فقد استعملت بمعنى تعاليم الشريعة الإسلامية، و على هذا المعنى تشمل كافة التعاليم الواردة في القرآن و الحديث أو المستنبطة منهما مما هو حجة، و يحمل على هذا المعنى ما جاء من الأخبار و الآثار، التي تحث على التزام تعاليم الشريعة أو تظهر الأمر الذي كان عليه الرسول — صلى الله عليه و سلم — وأصحابه فكلها تستعمل السنة بمعنى تعاليم الشريعة، و في كثير من الأحاديث جاءت كلمة السنة في مقابلة القرآن أو معطوفة على كلمة الكتاب غالبا.⁴

و هي في اصطلاح المحدثين: ما أثر على النبي — صلى الله عليه و سلم — من قول و فعل أو تقرير أو صفة خلقية سواء كان قبل البعثة أو بعدها و هي بهذا ترادف الحديث عند بعضهم.⁵

و تعريفهم هذا مبني على عنايتهم بإثبات و تصحيح كل ما يتصل بالنبي — صلى الله عليه و سلم — من أقوال، و أفعال، و أخبار، سواء أثبتت أحكاما شرعية أو لا... و هو مستمد من تفسير السلف للسنة بأنها آثار الرسول — صلى الله عليه و سلم —.⁶

¹ - مأخوذ عن د/ سعد المرصفي ، السنة و المستشرقون ، ط1 ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ص . 23.

² - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1 . 2002 دار المدار الإسلامي ، بنغازي ليبيا ، ص . 455.

³ - د/ سعد المرصفي ، (السنة و المستشرقون) ، ص . 24.

⁴ - نفس المرجع ، ص . 24.

⁵ - د/ مصطفى السباعي ، السنة و مكانتها في التشريع ، ط1 ، 2000 ، دار الوراق ، المكتب الإسلامي ، ص . 67.

⁶ - المرجع السابق ، السنة و المستشرقون ، ص . 25.

أما عند الأصوليين فهي: ما نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول و فعل أو تقرير فمثال القول: ما تحدث به - صلى الله عليه وسلم - في مختلف المناسبات مما يتعلق بتشريع الأحكام و مثال الفعل ما نقله الصحابة عن أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - من سلوك و تصرف و فعل مثل كيفية الصلاة، و مثال التقرير ما أقره الرسول - صلى الله عليه وسلم - من أفعال صدرت عن بعض أصحابه بسكوت منه مع دلالة الرضا، أو بإظهار استحسان و تأييد فمن الأول: تقريره عليه السلام لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حيث قال لهم: " لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة"، فقد فهم بعضهم هذا النهي على حقيقته فأخروا إلى ما بعد المغرب، و فهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها، وبلغ النبي - صلى الله عليه وسلم - ما فعل الفريقان فأقرهما و لم ينكر عليهما و من الثاني ما روي أن خالد بن الوليد رضي الله عنه - أكل ضب قدم إلى النبي عليه السلام دون أن يأكله فقال له بعض الصحابة أو يحرم أكله يا رسول الله ؟ فقال: لا، و لكنه ليس في أرض قومي فأجذني أعافه.¹

و قد تطلق السنة عندهم على ما دل عليه دليل شرعي سواء كان ذلك في الكتاب العزيز أو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو اجتهد فيه الصحابة كجمع المصحف و تدوين الدواوين و منه قوله عليه السلام: " عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين من بعدي".²

أما السنة عند الفقهاء: هي ما نقل عن الرسول عليه السلام من فعل أو تقرير و يضيف بعضهم ما يصلح أن يكون دليلا شرعيا.³

و هناك من الفقهاء من يراها الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض، و لا وجوب بمعنى النافلة و المندوب، و بعضهم خص ذلك بنوع من القربة يطلق عليه ما داوم عليه النبي عليه السلام من التعبدات كالرواتب و صوم الاثنين و الخميس دون ما لم يداوم عليه.⁴

¹ - أخرجه بخاري و مسلم عن ابن عباس.

² - مأخوذ عن د/ مصطفى السباعي، السنة و مكانتها في التشريع، ص . 25.

³ - د/ محمود حمدي زقزوق، الإستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري دط، دت، دار المعارف، ص . 25.

⁴ - د/ سعد المرصفي، السنة و المستشرقون، ص . 226.

و هي عند علماء العقيدة و الإرشاد ما وافقت الكتاب و الحديث و الإجماع سلف الأمة من الإعتقادات والعبادات و من هنا استعمل هذا الاصطلاح أهل السنة، و تعريفهم هذا مبني على عنايتهم بالأعمال التعبدية و موافقتها للدليل و رد ما خالف ذلك.¹

و نستخلص مما سبق في تعريف السنة على أنها تنقسم إلى خمسة أقسام: سنة إعتقادية، سنة قولية، سنة فعلية، سنة تركية، تقريرية.²

و قد درس المستشرق جولد زيهر السنة النبوية من جميع الجوانب، و ناقش كل الأمور المتعلقة بها وأوغل فيها عدة ادعاءات التي لا تستند إلى حجة و لا عقل، و لا منطق بل هي ادعاءات مغرضة، الهدف منها النيل من الإسلام و أهله، عن طريق إثارة بعض الشبهات الواهية، و الآراء المتهافئة التي ما أنزل الله بها من سلطان و هذا يتضح من خلال تعريفه للسنة.³

يعبر جولد زيهر عن مفهوم السنة فيقول: "هي جوهر العادات و تفكير الأمة الإسلامية قديما، فهي العادة المقدسة و الأمر الأول".⁴

و يقول أيضا: "و أنه ما من أمر يوصف عندهم بالفضل و العدالة، إلا إذا كان له أصل في عاداتهم الموروثة أو متفقا معها، و هذه العادات التي تتألف منها السنة تقوم عندهم مقام القانون أو الديانة، كما أنهم كانوا يرونها المصدر الأوحد للشرعية و الدين، و يعدون إطراحها خطأ جسيما، و مخالفة خطيرة للقواعد المعروفة و التقاليد المرعية التي لا يصح الخروج عليها، و ما يصدق عن الأفعال يصدق أيضا عن الأفكار الموروثة، و الجماعة يتحتم عليها أن لا تقبل في هذا المجال شيئا جديدا لا يتفق مع آراء أسلافها الأقدمين".⁵

ثم يضيف قائلا: "بأن فكرة السنة يمكن إدراجها بين الظواهر التي سماها سبنسر بالعواطف القائمة مقام غيرها، و هي النتائج العضوية التي جمعتها بيئة من البيئات خلال الأجيال و الأحقاب، و التي تركزت و تجمعت في غريزة وراثية تتألف منها الصفة أو الصفات التي يتوارثها أفراد هذه البيئة".⁶

1 - نفس المرجع ، ص . 26.

2 - محمد بن عبد الوهاب بن علي ، اليمن ، القول المفيد في أدلية التوحيد ، ط1 ، 1427 هـ ، 2006 م ، مكتبة الإرشاد ، دار ابن حزم ، ص . 169.

3 - د/ عزية طه ، من افتراءات المستشرقين على أحاديث التوحيد ، مجلة الشريعة و الدراسات الإسلامية ، السنة السادسة ، العدد 13 ، ص . 7.

4 - عجيل جاسم النمشي ، المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي ، ط1 ، 1404 هـ ، 1984 م ، الكويت ، ص . 81.

5 - د/ سعد المرصفي ، السنة و المستشرقون ، ص . 29.

6 - المرجع السابق ، (المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي) ، ص . 82.

و قد نقل العرب فيما بعد السنة إلى الإسلام، الذي آوهم بمخالفة سنتهم القديمة، و أصبحت السنة الإسلامية دعامة من دعامات الفقه و التفكير في الإسلام، و لا شك أن نظرية السنة في الجاهلية قد أصابها تعديل جوهرى عند انتقالها إلى الإسلام، ففي الإسلام أصبح المسلمون لا يطالبون بإحياء السنن الوثنية التي نسخت معالمها بل بدأوا بالمأثور من المذاهب و الأقوال و الأفعال، التي كانت لأقدم جيل من أجيال المسلمين، و أصبح أفراد هذا الجيل هم المؤسسين لسنة جديدة تغاير السنة العربية القديمة.¹

و أخذ المسلمون من ذلك الوقت ينهجون في حياتهم نهج الأساليب، و الآراء التي صح عندهم أنها من أقوال النبي و أفعاله و يضعونها في المحل الأول، أو تلك التي صحت عن الصحابة و يضعونها في المحل الثاني.²

و في كتابه العقيدة و الشريعة يرى بأن السنة تعتبر شرحاً لألفاظ القرآن الغامضة التي جعلتها أمراً عملياً سهلاً.³

و ملخص اتهام جولد زهر للسنة يكمن في:

— أن سنة النبي عليه السلام ما هي إلا نقل آداب و حكم و أقاصيص و مواعظ عن الأمم السابقة حيث يقول: "هناك جمل أخذت من العهد القديم و الجديد، و أقوال للربانيين مأخوذة من الأنجيل الموضوع، و تعاليم من الفلسفة اليونانية و أقوال من حكم الفرس و الهنود كل ذلك أخذ مكانة في الإسلام عن طريق الحديث".⁴

— ذكر أن مفهوم السنة منذ ظهور الإسلام عبارة عن منهج حياة، و نظام اجتماعي، مطابق لروح التشريع الإسلامي، باعتبارها المعيار الصحيح لتصحيح نظام الحياة الفردي و الجماعي، حيث قال: "إن العرب لم يبتدعوا هذا المفهوم، و لا تطبيقاته العملية لأنه وجد سلفاً لدى العرب الجاهلين، و كانت السنة في مفهومهم هي كل ما يتفق و عادات العرب و أخلاقهم، و بهذا المعنى استخدمت كلمة السنة في العهود الإسلامية في الأوساط العربية، إلا أن هذا المفهوم القديم للسنة قد تغير تحت تأثير الدين

¹ - المرجع السابق، (السنة و المستشرقون)، ص 29.

² - نفس المرجع، ص 30.

³ - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1 2002 دار المدار الإسلامي، بنغازي ليبيا، ص 437..

⁴ - محمد الغزالي، دفاع عن العقيدة ضد مطاعن المستشرقين، ط5، دار السلام للنشر و التوزيع، ص 88.

الإسلامي. فأصبح المقصود من السنة كل أفعال النبي عليه السلام و الصحابة، و هكذا فإن المفهوم الإسلامي للسنة هو عبارة معدلة من الآراء العربية القديمة.¹

هذا هو مفهوم السنة عند جولد زيهري فهي تعني مرحلتين الأولى: أنها تشمل كل ما ورث عن المسلمين في الصدر الأول من أقواله و أفعاله، و عادات و تقاليد، و الثانية تشمل كل ما أثر من أقواله و أفعال عن النبي عليه السلام، أو صحابته رضوان الله عليهم.²

المبحث الثاني:

ثبوت السنة النبوية

توجهت أنظار المغرضين من المستشرقين إلى السنة المطهرة، من حيث ثبوتها ليوجهوا لها سهام نقدهم المغرض، و ما فيه من افتراء و بعد عن التحقيق العلمي، طانين أنهم يستطيعون توهين بنائها و مكانتها التشريعية بعد القرآن الكريم، و ركزوا في هذا التشكيك على جانبين: — ثبوتها من حيث التدوين.

— وضع الأحاديث.³

1- تدوين السنة:

— تركز شكوك جولد زيهري حول السنة النبوية، فهو يرى أن التدوين بدأ في المائة الثانية، فقد أعطى للمسلمين فرصة أن ينقصوا في الحديث و في وضع الأحاديث لخدمة أغراضهم، كما شك في صحة وجود صحف كثيرة في عهد الرسول — صلى الله عليه و سلم — ، و يرمي من وراء ذلك إضعاف الثقة باستظهار السنة و حفظها في الصدور، و يرمي إلى وصم السنة كلها بالاختلاق و الوضع على ألسنة المدونين. فهو يزعم أن هؤلاء المدونين لم يجمعوا من الأحاديث إلا ما وافق هواهم.⁴ وقد زعم أيضا على أن ألوف الأحاديث النبوية من صنع علماء الإسلام، في الطبقات التالية لعصر الصحابة، و هذا يعني أن شيئا منها لم يدون في زمن النبي — صلى الله عليه و سلم — و هذا الزعم يردده كثير من المستشرقين حيث تأثر به بعض العلماء المسلمين من مثل أبو رية.⁵

¹ - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ، ص . 478.

² - د/عجيل جاسم النمشي ، المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي ، ط1 ، 1404 هـ ، 1984 م ، الكويت ، ص . 82.

³ - نفس المرجع ، ص : 87.

⁴ - محمد خليفة حسن أحمد ، آثار الفكر الإستشراقي في المجتمعات الإسلامية ، ط1 ، 1997 ، ، ص . 124.

⁵ - المرجع السابق ، المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي ، ص . 87.

و لا شك أن دعوى المستشرقين و زعمهم أن الأحاديث لم تدون في عهد النبي عليه السلام، و إنما دونت في عهود متأخرة يؤدي إلى نتائج خطيرة. مما يؤدي إلى عدم الاطمئنان بصحة ثبوت الأحاديث بل انعدام هذه الصحة في بعض الأحايين، و ذلك بافتراض الوضع و توسيع أبوابه، و بالتالي سقوط الثقة بكل ما جاء عن النبي عليه السلام أو على الأقل يصبح باب وضع الأحاديث و افترائها عن النبي — صلى الله عليه وسلم — مفتوحا على مصرعيه، و هذا ما يؤدي بدوره إلى بطلان الاحتجاج بالسنة كمصدر تشريعي.¹

فقد نقلت السنة من الصحابة إلى التابعين مشافهة و تلقينا، و إن كان عصر النبي — صلى الله عليه وسلم — لم يخلو من كتابة بعض الحديث، و لقد انقضى عصر الصحابة و لم تدون فيه السنة إلا قليلا، إنما كانت تتناقلها الألسن حيث فكر عمر — رضي الله عنه — بتدوين السنة و لكنه عدل على ذلك، فقد أخرج البيهقي في "المدخل" عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب الرسول — صلى الله عليه وسلم — فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهر ثم أصبح يوما و قد عزم الله له فقال: "إني كنت أردت أن أكتب السنن، و إني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها و تركوا كتاب الله و الله لا ألبس كتاب الله شيء أبدا."²

و استمر الأمر كذلك إلى أن وقعت الفتنة و انتشر الكذب في الحديث، و نهض أجلاء التابعين فمن بعدهم لمقاومة حركة الوضع، و كان من أول ثمار هذه الجهود أن دونوا السنة خوفاً عليها من الضياع.³

و بعد هذه الأخبار عن التدوين و حرص الأمة على سلامة الحديث النبوي، لا يمكننا أن نسلم بما ذهب إليه المستشرقين، و خاصة بعد أن ظهر أمرهم على ضوء ما بيناه، فالسنة حفظت منذ عهد الرسول — صلى الله عليه وسلم — في الصدور، و قيدها بعضهم في الصحف و كانت محل اعتناء المسلمين في مختلف عصورهم فتناقلوها جيلا عن جيل، حفظا أو دراسة بالمشافهة و الكتابة و اجتهدوا وسعهم لحفظ الحديث بأسانيده في مصنفات خشية تسرب الكذب إلى حديثه — صلى الله عليه وسلم —، ثم اجتهد كبار العلماء في جمع الحديث الصحيح على أسلم قواعد التثبت العلمي فإذا

¹ - نفس المرجع ، ص . 88.

² - د/ مصطفى السباعي ، السنة و مكانتها في التشريع ، ط 1 ، 2000 ، دار الوراق ، المكتب الإسلامي ، ص . 122.

³ - نفس المرجع ، ص . 122.

اعترف المستشرقون ببعض الحقائق العلمية و أقرّوا جانباً منها أثبتته المصادر الإسلامية، فلا يجوز لنا على أي حال أن نقبل ما ذهبوا إليه من طعن في صحاح السنة باسم طبيعة تطور الرواية أو غير ذلك.¹

2 - وضع الحديث:

ينطلق المستشرقون بعامة في دراساتهم للحديث النبوي من خلال ثقافتهم السابقة بأفكارها و معاييرها فهم لا ينظرون إلى الحديث على أنه كلام الرسول - صلى الله عليه و سلم - في كثير من الأحيان بل ينظرون إليه إلى أنه مادة خام تكدست فيها أشتات عناصر فكرية مختلفة ثم يحاول المستشرق التعرف على هذه العناصر ليرد وفقاً لمقاييس كل عنصر إلى مصدره.²

و قبل التطرق إلى جولد زيهر و شبهاته حول وضع الحديث لا بد أولاً من تعريف الحديث تعريفاً موجزاً مع تبين متى كان الوضع وكيف نشأ.

تعريف الحديث:

يطلق لغة على الجديد و الخبر، و لا يختلف معناه عما سبق، و ما جاء من أقوال يبدو فيها اختلاف في الألفاظ، فهو من قبيل اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات، و ليس من قبيل الاختلاف في الحقيقة كما يتوهمه الدين لا يمعنون النظر.³

و هناك من يرى بأنه اسم من التحديث و هو الإخبار، ثم سمي عليه كل قول و فعل أو تقرير، نسب إلى النبي عليه السلام، و يقول ابن حجر في شرح البخاري: "المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه و سلم - و كأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم".⁴

و الحديث بالمعنى اللغوي يعني الحكاية أو الخبر، بحيث يطلق على المعارف و الأحداث التاريخية سواء أكانت دنيوية أو دينية، و سواء أكانت في الماضي البعيد أم في الوقائع و الأحداث المتأخرة.⁵ أما تعريفه من حيث موضوعه: هو علم يعرف به أقوال الرسول - صلى الله عليه و سلم - و أفعاله وأحواله و ينقسم إلى علم حديث دراية و علم حديث رواية.⁶

1 - د/ سعد المرصفي، السنة و المستشرقون، ط1، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ص. 38.

2 - د/ إسماعيل عميرة، بحوث في الاستشراق و اللغة، ط1، 2003، دار وائل، عمان، 2002، ص. 464.

3 - المرجع السابق، المستشرقون و السنة، ص. 27.

4 - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1، 2002، دار المدار الإسلامي، بنغازي ليبيا، ص. 403..

5 - نفس المرجع، ص. 403.

6 - المرجع السابق، (المستشرقون و السنة)، ص. 28.

أما فيما يخص الوضع فقد كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة و خلوصها من الكذب و الوضع، و بين التزيد فيها و اتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية و الانقسامات الداخلية، نتيجة الخلاف بين علي و معاوية - رضي الله عنهما - مما شكل حربا سالت به دماء و أزهرت فيه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف و أحزاب متعددة، و حاول كل حزب أن يؤيد موقفه من القرآن و السنة، فعمل بعض على تأويل آيات القرآن على غير المراد فيها، و اضطروا لتحميل النصوص من القرآن و السنة ووضعوا على لسان النبي عليه السلام ما يؤيد مدعاهم.¹

لم ينشأ الوضع في عصر الصحابة لأنهم كانوا محل ثقة فيما بينهم، لا يكذب بعضهم على بعض. خصوصا و أنهم يحفظون على النبي - صلى الله عليه و سلم - قوله: "إن كاذبا علي ليس ككذب علي أحد، و من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".²

و قد قيل إن أول من تجرأ على ذلك هم الشيعة. فيكون العراق أول بيئة نشأ فيها الوضع، و قد أشار إلى هذا أئمة الحديث حيث كان الزهري يقول: "يخرج الحديث من عندنا شبرا فيرجع إلينا من العراق ذراعا".³

ومن أسباب الوضع نجد: الخلافات السياسية و الخلافات الفقهية، نتيجة ابتكار الجهلة للأحاديث ليؤيدوا بها مذاهبهم، كما نجد التهريب و الترغيب، من خلال نشاط بعض الوعاظ لما وجدوا الناس قست قلوبهم و لا يلينها إلا ذكر أهوال النار و نعيم الجنة، ظانين أنه عمل يقربهم من الله عز وجل.⁴

و من بين المستشرقين الذي كان له أثر في وضع شبهات حول وضع الحديث المستشرق اليهودي جولد زيهر من خلال آرائه المتمثلة في :

¹ - د/عجيل جاسم النمشي ، المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي ، ط1 ، 1404 هـ ، 1984 م ، الكويت ، ص . 98 .

² - مأخوذ عن د/ مصطفى السباعي، السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي، ص: 93 .

³ - نفس المرجع ، ص: 96 ، نقلا عن ابن عساكر .

⁴ - المرجع السابق ، (المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي) ، ص . 100 .

الشبهة الأولى: يرتكز جولد زيهر في دراسة الحديث على ثقافته المستقاة من الفكر اليوناني، أن الغنوصية و الأفلاطونية المحدثه تشكلان مراجع أساسية لكثير من الأحاديث التي سار عليها أهل السنة و الجماعة.¹

و قال: " و كان التصوف خصوصاً هو الذي عني بتصوير الكثير من الأفكار الأفلاطونية المحدثه والغنوصية في صورة إسلامية فعن دوائر الصوفية صدر الكثير من الأحاديث الموضوعه التي قصد بها تبرير قواعد هذا الاتجاه الديني و هو التصوف".²

الشبهة الثانية: أن الحديث نتيجة لتطور المسلمين حيث يقول: " يعتبر القسم الأعظم من الحديث بمثابة نتيجة لتطور الإسلام الديني و التاريخي و الاجتماعي في القرن 1 و 2 ، فالحديث بالنسبة له لا يعد وثيقة لتاريخ الإسلام في عهده الأول: عهد الطفولة و إنما هو أثر من آثار اليهود التي ظهرت في المجتمع الإسلامي في عصور المراحل الناضجة لتطور الإسلام".³

و يقدم جولد زيهر مادة هائلة من الشواهد لمسار التطور الذي قطعه الإسلام في تلك العصور، التي تم فيه تشكيله من بين القوى المتناقضة و التباينات الهائلة، حتى أصبح في صورته النسقية..... و يصور جولد زيهر التطور التدريجي للحديث و يبرهن بأمثلة كثيرة و قاطعة كيف كان الحديث انعكاساً لروح العصر؟ و كيف عملت على ذلك الأجيال المختلفة؟ و كيف راحت كل الأحزاب و الاتجاهات في الإسلام تبحث لنفسها من خلال ذلك عن إثبات لشرعيتها بالاستناد إلى مؤسس الإسلام و أجرت على لسانه لأقوال التي تعبر عن شعاراتها.⁴

الشبهة الثالثة: إستجاز العلماء الكذب دفاعاً على الدين.

حيث يزعم جولد زيهر أن: " في العصر الأول الذي اشتدت فيه الخصومة بين الأمويين و العلماء الأتقياء، أخذ هؤلاء يشتغلون بجمع الحديث و السنة، و نظراً لما وقع في أيديهم — أي العلماء الأتقياء — من ذلك لم يكن ليسعفهم في تحقيق أغراضهم، أخذوا يخترعون من عندهم أحاديث رأوها

¹ - د/ إسماعيل عميرة ، بحث في الاستشراق و اللغة ، ط 1 ، 2003 ، دار وائل ، عمان ، 2002 ، ص . 365.

² - نفس المرجع ، ص . 365.

³ - د/ محمود حمدي زقزوق ، الإستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري دط ، دت ، دار المعارف ، ص . 107.

⁴ - نفس المرجع ، ص . 107.

مرغوبا فيها و لا تنافي الروح الإسلامية، و برروا ذلك أمام ضمايرهم بأنهم إنما يفعلون هذا في سبيل محاربة الطغيان و الإلحاد و البعد عن سنن الدين".¹

الشبهة الرابعة: في قوله أن: " الحديث عنده يتجلى في جهود الأمة الإسلامية، في عملها الشخصي الخالص، فلم تندمج في

ه أمور القانون و العادات و العقائد، و الأفكار السياسية، فحسب بل لف فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي و كذلك الأمور الغريبة عنه، و قد غير هذا المستعار تغييرا أبعد عن أصله المأخوذ منه و ضم ذلك كله إلى الإسلام و هكذا صار الحديث عند جولد زيهر إطار للأفكار الدينية و الخلقية في الإسلام و تطوراته القديمة، و عزا إلى هذا التطور ذاته ما طرأ على المبادئ الخلقية التي لم يكن الإسلام في العصر الأول مستعدا لها، و هكذا اشتمل الحديث مع المبادئ ذات النقص العالية الخالية من الظواهر وحدها. فأصبحت تدور على الرحمة سواء من عند الله أو من عند الإنسان.²

الشبهة الخامسة: جامعوا السنة كتبوها مكرهين.

يزعم جولد زيهر بعد التحريف الذي قام به أن جامعي السنة لم يكتبوها مختارين، بل كتبوها مكرهين وأن الأمراء هم الدين أكرهوهم على كتاباتهم.³

الشبهة السادسة: تدخل الدولة الأموية في وضع الحديث.

حيث قال: " و لم يقتصر الأمر على هؤلاء، فإن الحكومة نفسها لم تقف ساكنة إزاء ذلك، فإذا أرادت أن تعمم رأيا أو تسكت هؤلاء الأتقياء تذرعت أيضا بالحديث الموافق لوجهات نظرها، فكانت تعمل ما يعملها خصومها فتضع الحديث أو تدعو على وضعه".⁴

الشبهة السابعة: يرى جولد زيهر أن الأعمال الدينية نفسها أصابها التطور. فأصبحت قيمة العمل تقدر بالنية التي رفعت إلى عمله و منه جاء حديث " إنما الأعمال بالنيات"، و هو يرى أن الحديث جاء متأخرا و مع ذلك فقد ارتفع شأن هذا الحديث، كما يقول إلى أن صار فكرة تسيطر على كل الأعمال الدينية.⁵

الشبهة الثامنة: تدخل معاوية في الوضع.

1 - د/ مصطفى السباعي، السنة و مكانتها في التشريع، ط1، 2000، دار الوراق، المكتب الإسلامي، ص. 228.

2 - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1. 2002 دار المدار الإسلامي، بنغازي ليبيا، ص. 420..

3 - د/ عبد المنعم أبو شعيشع أبودنيا، الاستشراق اليهودي، دط، 2008 دار الجامعة الجديدة، ص. 167.

4 - د/ مصطفى السباعي، السنة و مكانتها في التشريع، ص. 230.

5 - المرجع السابق، (نقد الخطاب الإستشراقي)، ص. 420..

حيث يرى أن معاوية قال للمغيرة بن شعبة: "لا تهمل في أن تسب عليا، و أن تطلب الرحمة لعثمان و أن تسب أصحاب علي و تضطهد من أحاديثهم و على الضد من هذا أن تمدح عثمان و أهله و أن تقربهم و تسمع إليهم." ثم يقول على هذا الأساس قامت أحاديث الأمويين ضد علي.¹

الشبهة التاسعة: أن مفهوم الحديث هو الشكل الذي وصلت به السنة إلينا فقط — أي السنة و الحديث — ليسا بمعنى واحد، و إنما السنة دليل الحديث فهو عبارة عن سلسلة من المحدثين، الذين يوصلون إلينا هذه الأخبار، و الأعمال المشار إليها طبقة بعد طبقة، مما ثبت عند الصحابة أنه حاز موافقة

الرسول في أمور الدين و الدنيا و ما ثبت أيضا حسب هذا المعنى من المثل التي تحتدى كل يوم.²

الشبهة العاشرة: اتهام المحدثين بالتحايل من أجل إثبات صحة الحديث، و قد استخدموا على زعمه التأويل النحوي من أجل استبعاد الاتجاه الأفلاطوني منه. حيث قال: "و ليس أدل على توطن الحديث الممنوع في العلوم الدينية الإسلامية على الرغم من احتجاجات أهل السنة، و على الرغم من تحايلات رجال الحديث ليس أدل على هذا من أن واحد من أكثر أهل السنة تشددا و تعصبا، رأى نفسه مضطرا إلى الالتجاء إلى أن يؤول الحديث تأويلا نحويا من شأنه أن يسلب الحديث اتجاهه الأفلاطوني." و هو يعني لذلك المتعصب في نظره ابن تيمية — رحمه الله — و لست أدري على أي أساس يحذر على عالم الحديث الاستئناس بالوجه اللغوي في التفسير و توجيه النصوص. و لا أحسب هذا المنطلق إلا صالحا للنظر في نقد النص من الداخل لدى كل الأمم فما وجه الغرابة في أن يعود إليه شيخ الإسلام ابن تيمية أو سواه؟!³

المبحث الثالث:

تطور السنة النبوية:

أما فيما يخص تطور السنة النبوية، فنجد أن المستشرقين أقرروا دور التشريع للقرآن، و أنكروا السنة كمصدر تشريعي هي الأخرى، لأنهم اعتقدوا أن الأحاديث المنسوبة إلى الرسول — صلى الله عليه وسلم — وضعت، و أنها خضعت لتطورات متلاحقة في القرون الإسلامية، و أن السنة النبوية لم تأخذ مكانتها التشريعية إلا بعد أن جذرها الشافعي و قعد لها القواعد، و أصروا هؤلاء المستشرقين على أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — لم يأت بنظام تشريعي جديد من جميع جوانبه، و إنما

¹ - المرجع السابق، (السنة و مكانتها في التشريع)، ص 232.

² - د/ سعد المرصفي، السنة و المستشرقون، ط 1، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ص 29.

³ - د/ إسماعيل عميرة، بحوث في الاستشراق و اللغة، ط 1، 2003، دار وائل، عمان، 2002، ص 471.

أخذ سنن العرب و عاداتهم القبلية ليغير منها ما يلائم العقيدة الجديدة، و كان ملخص قولهم إن مادة التشريع الإسلامي في عصر الرسول - صلى الله عليه و سلم - ترجع إلى أعراف العرب القبلية و عاداتهم قبل ظهور الإسلام.¹

و يعد جولد زيهير ممن أعتبر أن السنة النبوية مواكبة و ملاحقة للأحداث المستجدة، و القدرة على إعطاء الأحكام الشرعية المناسبة لها حيث يقول: "من ناحية التطور الديني الذي نعني به هنا لا يهمننا الحديث من ناحية شكله النقدي و إنما يهمننا من ناحية التطور، كما أن مسألة صحته و قدمه تجيء متأخرة عن معرفة أن الحديث تتجلى فيه جهود الأمة الإسلامية في عملها الشخصي الخالص و نرى ذلك كله في الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن".²

ثم يقول: "إن العرب لم يبتدعوا هذا المفهوم، و لا تطبيقاته العملية لأنه وجد سلفا لدى العرب الجاهليين و كانت السنة النبوية في مفهومهم هي كل ما يتفق، و عادات العرب و تقاليدهم و أخلاقهم، إلا أن المفهوم القديم للسنة النبوية قد تغير تحت تأثير الدين الإسلامي. فأصبح المقصود من السنة النبوية كل أفعال النبي و أصحابه الأوائل".³

هكذا رفض جولد زيهير تلك المكانة التشريعية للسنة النبوية في هذا العهد، لأنه اعتقد خطأ أنها قد تطورت بفعل تطور المجتمع الإسلامي، و لم تتبلور معالمها و لم تتضح أسسها التشريعية، إلا في القرون الثلاثة اللاحقة للبعثة المحمدية، و يؤكد أنها أخذت مكانتها التشريعية بعد تطوير الشافعي لرسالته الأصولية عندما وضع السنة في مستوى القرآن باعتبارها هي الأخرى وحي من الله.⁴

كما تعرض جولد زيهير إلى سلطان السنة النبوية و قوتها، باعتبارها مبدأ مرشدا و هاديا لحياة المسلم وإن هذا السلطان في حد ذاته قديم قدم الإسلام، و قد تعزز هذا السلطان بتلك القاعدة التي تقول: "إن السنة قاضية على القرآن و ليس القرآن بقاض على السنة".⁵

و يقول أيضا: "أخذت السنة ترتفع شيئا فشيئا حتى وصلت إلى مستوى القرآن، كمصدر تشريعي مأخوذ به، فكل ما حكم به الرسول من أمور دينية، و هو ما يطلق عليه سنن الهدى هو حكم الله الذي أمر به و أوحاه إلى رسوله مثله مثل القرآن تماما".¹

1 - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1. 2002 دار المدار الإسلامي، بنغازي ليبيا، ص . 571

2 - د/عجيل جاسم النمشي، المستشرقون و مصادر التشريع الإسلامي، ط1، 1404 هـ، 1984 م، الكويت، ص . 108.

3 - المرجع السابق، نقد الخطاب الإستشراقي، ج2، ص . 412.

4 - د/إسماعيل عميرة، بحوث في الاستشراق و اللغة، ط1، 2003، دار وائل، عمان، 2002، ص . 227.

5 - المرجع السابق، (نقد الخطاب الإستشراقي)، ج2، ص . 415.

و من هنا نلاحظ أن الخطأ الذي وقع فيه جولد زيهر و أمثاله في تطبيق مفهوم التطور على السنة. فقد أرادوا من السنة أن تترسم الواقع و نمشي على خطاه مهما كان الواقع خاطئاً أو موغلاً في الخطأ، إلا أن السنة إنما جاءت لتحكم هذا الواقع بكل ما فيه من قوانين و أعراف و تقاليد و غيرها، لا لأن تكون محكومة بها فالسنة النبوية هي التي تحدد ما هو تطور أو غيره.² وقد اتفق العلماء جميعاً أن السنة النبوية مستقلة بتشريع الأحكام، و أنها كالقرآن في تحليل الحلال و تحريم الحرام و قال الإمام الشافعي: "و ما سن رسول الله - صلى الله عليه و سلم - فيما ليس فيه حكم فيحكم الله سنه، و قد سن رسول الله - صلى الله عليه و سلم - مع كتاب الله و سن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب و كل ما سن فقد ألزمتنا الله إتباعه و جعل في إتباعه طاعته و في العنود عن إتباعه معصيته التي لم يعزز بها خلف.³

و يرد الشيخ محمد الغزالي راداً على زعم جولد زيهر و أمثاله: "أن البون بعيد جداً بين الإسلام والديانات التي سبقتها، و بين الأمة الإسلامية التي قامت به و الأمم التي عاصرتها أو تقدمت عنها، وأن هذا المستشرق يريد أن يوهم بأن الدين الجديد اقتبس أو نقل من النحل، و الفلسفات الأخرى وبخاصة اليهودية و النصرانية، و أن أمته لم تزد أن تكون جسراً للمعارف و الآداب الأولى، و إن ادعت لنفسها الجدة و الابتكار. و نقول: إن العقل كان يمكن أن يجيز هذا التوهم لو كان السابق أغنى من اللاحق و أقدر، لكن إذا كان الدين الذي أتى به محمد - صلى الله عليه و سلم - أوسع أقطاراً وأرحب آفاقاً مما سبقه. فكيف يتصور أن يأخذ الغني من الفقير و أن يستعين القادر من العاجز.⁴

و مع الإقرار أن السنة النبوية مصدر تشريعي للأحكام، إلا أن رتبته بين المصادر، تأتي بعد القرآن فلا يمكن الرجوع إليها إلا إذا لم يوجد نص قرآني يعالج القضية المطروحة أمامها، و لكننا إذا أقررنا بهذه المنزلة للسنة النبوية، فإننا سوف نصطدم بقول: "من يرى أن السنة النبوية عبارة عن وحي من عند الله نزل بها جبريل على محمد و لم يأت بها من تلقاء نفسه طبقاً لنظرية الشافعي بالخصوص، فكان المفروض أن تكون للسنة النبوية في هذه الحالة موازية للقرآن و لكن الحجج التي يقدمها أصحابها دفاعاً عن مكانة السنة النبوية التالية للقرآن من حيث: اختلاف طرق ثبوتها و روايتها

1 - نفس المرجع ، ص . 415.

2 - عجيل جاسم النميشي ، المستشرقون مصادر التشريع ، ص . 108.

3 - المرجع السابق ، (نقد الخطاب الإستشراقي) ، ج ، ص . 417.

4 - المرجع السابق ، (المستشرقون مصادر التشريع) ، ص : 110.

استدعى الأمر لأخذ بعضها، و ترك بعضها فالسنة النبوية الثابتة عن طريق التواتر يجب العمل بها لصحة صدورها عن الرسول - صلى الله عليه و سلم -، و ما كان منقولا منها بطريق الأحاد و يجب العمل به في الأحكام العلمية إذا تحققت فيها الشروط التي وضعها الصحابة و الأئمة المجتهدون.¹ و هكذا نرى أن مكانة السنة النبوية في التشريع محفوظة منذ البداية و تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم فهي لا تخضع للتطور و لا لعوامله بحيث أصبحت تحتل تلك المرتبة السامية في القرنين الثاني و الثالث فقط.²

المبحث الرابع:

حجج العلماء في الرد عليه:

— لقد سعى علماء الإسلام للحفاظ على هذا الدين من أيدي المستشرقين، و ذلك من خلال الرد و التعقيب على ما ادعاه هذا المستشرق من ادعاءات باطلة في غالب الأحيان، و إن لم نقل في جميع الأحيان فرغم بصيرته النافذة إلا أنه انساق في أخطاء أثناء محاولته القضاء على الإسلام، و جعله مجموعة مفتريات.

و بعد الشبهات التي أوردها جولد زيهير حول الإسلام بصفة عامة و السنة النبوية بصفة خاصة، يقوم علماء الإسلام بالرد على أفكاره الخبيثة التي حاول زرعها في وسط أبناء أمة الإسلام.

فمن خلال قوله إن: "السنة هي جوهر العادات و تفكير الأمة الإسلامية قديما..." فنجد الحاج سالم ساسي في كتابه نقد الخطاب الإستشراقي يرد عليه قائلا: "أن السنة هي أفعال و أقوال و تقارير الرسول - صلى الله عليه و سلم - المنقولة عنه بالتواتر و حتى بالآحاد، و التي شرحت الكتاب و بينت ما غمض منه و شرعت أحكام جديدة لم تكن مذكورة فيه لأن الأحاديث الصحيحة بإجماع الفقهاء المسلمين وحي من الله لنبيه شأنها في ذلك شأن القرآن".³

و فيما يخص قوله: "إن السنة مصطلح وثني في أصله و إنما تبناه و اقتبسه الإسلام." يرد عليه الدكتور مصطفى الأعظمي حيث اعتبره افتراء لا يقوم على دليل، و زعم متهافت و معارض للأدلة، ثم إن استعمال الجاهليين أو الوثنيين من العرب لكلمة ما في مفهومها اللغوي لا يلبسها ثوبا معينا، و

¹ - د/ إسماعيل عميرة، بحوث في الاستشراق و اللغة، ط1، 2003، دار وائل، عمان، 2002، ص: 228.

² - الحاج سالم ساسي نقد الخطاب الإستشراقي ط1. 2002 دار المدار الإسلامي، بنغازي ليبيا، ص: 418.

³ - نفس المرجع، ص. 436.

لا يحيلها إلى مصطلح وثني، و خصوصا إذا ما لاحظنا استعمالاتهم المختلفة لهذه الكلمة و إلا أصبحت اللغة العربية بكاملها مصطلح وثني، و هذا ما لا يقول به عاقل.¹

أما ما تعرض إليه جولد زيهر في قوله: "إن مفهوم السنة هو عبارة معدلة من الآراء العربية القديمة..." فيرى الحاج سالم ساسي في كتابه النقد في الخطاب الإستشراقي أن جولد زيهر كعادته يرد كل ما هو إسلامي إلى العوامل الداخلية و الخارجية، ينفي عنه كل أصالة أو تجديد أو ابتكار و نحن لا نذكر أن العرب الجاهليين كانوا يطيعون أسلافهم، و يعبدون آلهتهم، و يهتدون بسنن أجدادهم، و يتمسكون بمعتقداتهم و أصنامهم، و لكن شتان ما بين مفهوم السنة في ذلك العصر، و مفهومها في العصر الإسلامي، فهي ليست آراء عربية معدلة كما قال، و لكنها اتخذت مفهوم مغاير لسنن العرب الوثنيين لأنها أصبحت مصدرا تشريعيا حجيتها في تقرير الأحكام. و أصبح مصدرها إلهيا حالة كونها صادرة من الله و لكنها مروية بألفاظ الرسول — صلى الله عليه و سلم — و طاعته فيما يقوله و يفعله و يقرره واجب ديني لا مناص للمسلم الالتفات عنه، و من هنا فإن مفهوم السنة في العهدين مختلف فالجاهليون يتمسكون بسنن أسلافهم، و المسلمون يتبعون سنن نبيهم تعبدا.²

أما فيما يخص تطور السنة، فنرى الحاج سالم ساسي في كتابه نقد الخطاب الإستشراقي يبين أن للسنة مكانتها السامية منذ نزول القرآن، و لم تخضع للتطور الذي ذهب إليه جولد زيهر وصولا إلى هذه المكانة السياسية، و لم تكن السنة غير مسلم بها في العصور الأولى و لم تأت ألوهية الحديث نتيجة التطور في المرتبة 2 و 3 ، و بيان ذلك أن القرآن خاطب نبيه بقوله: "و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم".³

و منذ نزول الآية نبه الله — عز و جل — إلى مكانة السنة في التشريع حالة كونها تفصل مجمله و تبسط مختصره.⁴

و ذهب ابن حزم إلى بيان سلطان السنة منذ البداية و لم تكن نتيجة التطور، و عندما ذكر أن القرآن هو الأصل فهو يأمرنا بطاعة رسوله — صلى الله عليه و سلم — و يخبرنا بأنه رسوله في قوله: "و ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى".¹

1 - د/ سعد المرصفي ، السنة و المستشرقون ، ط 1 ، مكتبة المنار الإسلامية ، ص. 30.

2 - المرجع السابق ، (نقد الخطاب الإستشراقي) ، ج 2 ، ص . 479.

3 - النحل ، 44.

4 - نفس المرجع ، (نقد الخطاب الإستشراقي) ، ج 2 ، ص . 417.

فاستنتج بذلك أن الوحي من الله - عز و جل - إلى رسوله - عليه السلام - إلى قسمين أحدهما وحي متلو مؤلف تأليف معجز النظام و هو القرآن، و الثاني وحي مروى منقول غير مؤلف و لا معجز النظام و لا متلو و لكنه مقروء هو الخبر الوارد عن رسول الله - صلى الله عليه و سلم - و هو المبين عن الله - عز و جل - ².

أما فيما يخص الرد على شبهاته، فيرى الدكتور عبد القاهر العاني أن المستشرقين و خاصة جولد زيمر استغل حقيقة نقل الحديث شفاهاً في الجيل الأول مما يوحي في نظره عدم صحة الأحاديث كما يراها أن المستشرقين لا يتحررون المصطلحات التي عند علماء المسلمين، فراحوا يتوهمون الفقهاء بتلفيق الأحاديث و وضعها، و ذلك لترويج آراءهم و اختلاف الأدلة التي تسند تلك الآراء، و هو أمر مخالف لما كان عليه الفقهاء المسلمين من الورع و العلم، كذلك فإن المستشرقين قد طعنوا بالسند و الرواة و اتهموا الفقهاء بوضع الأسانيد و تلفيقها عليهم ما يشده تاريخهم و صورهم كأبي هريرة و الزهري و أبي حنيفة. ³

أما فيما يخص قول جولد زيمر أن السنة انعكاس فعلي للتطور الإسلامي السياسي و الاجتماعي والثقافي. فنجد الحاج سالم ساسي في كتابه نقد الخطاب الإستشراقي يرد عليه قائلاً: " أن الحديث وجد منذ عهد الرسول - صلى الله عليه و سلم - و نقله الصحابة و التابعون، و تحرروا الدقة في نقله إلى الأجيال اللاحقة، و بالتالي فهو ليس مرآة عاكسة للحياة الإسلامية بمقدار ما كان مرشداً و هادياً بها في الكثير من العبادات و المعاملات. ⁴

كما يرى مصطفى السباعي في كتابه السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي: " أن هذه النقول كاذبة حيث أن الرسول - صلى الله عليه و سلم - لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد وضع الأسس الكاملة لبنين الإسلام بما أنزل الله عليه في كتابه، و بما سنه عليه الصلاة و السلام من شرائع، و قوانين شاملة وافية حتى قال قبيل وفاته: " لقد تركتكم على الحنيفية السمحة ليلها كنهارها. "، و من

1 - النحل ، 43

2 - المرجع السابق ، (نقد الخطاب الإستشراقي) ، ج2 ، ص . 418

3 - د/ إسماعيل عميرة ، بحوث في الإستشراق و اللغة ، ط1 ، 2003 ، دار وائل ، عمان ، 2002 ، ص . 81.

4 - المرجع السابق ، (نقد الخطاب الإستشراقي) ، ج2 ، ص . 488

المعلوم أن من أواخر ما نزل على النبيّ - صلى الله عليه و سلم - من كتاب الله تعالى: "اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام ديناً".¹
و ذلك يعني: كمال الإسلام و تمامه.²

أما قوله إستجاز العلماء الكذب دفاعاً عن الدين هكذا يبرر جولد زيهير وضع علمائنا الحديث، و هو قول لم يصل و لن يصل إلى مدى السمو الذي يتصف به علماءنا الأثبات، و لا المدى الذي وصلوا إليه في الترفع عن الكذب حتى في حياتهم العامة، و لا مبلغ الخوف الذي استقر في نفوسهم و لا مدى استنكارهم لجريمة الكذب عن رسول الله - عليه الصلاة و السلام - حتى قال منهم: "من قال بكفر من يفعل و قتله و عدم قبول توبته." إن هذا المستشرق معذور إذ لم يفهم من علمائنا هذه الخصائص لأنه لا يجد لها ظلاً في نفسه و لا فيما حوله و من اعتاد الكذب ظن الناس أنهم أكذب منه.³

أما فيما ذكره أن جامعو السنة كتبوها مكرهين، يرد عليه الدكتور عبد المنعم صبحي الذي يرى أن جولد زيهير يعتبر أشد المستشرقين خطراً و أوسعهم باعاً و أكثرهم خبثاً و إفساداً في هذا الميدان، فقد كان واسع الإطلاع على المراجع العربية حتى عد شيخ المستشرقين في الجيل الماضي، و لا ندري كيف يجروء على مثل هذه الدعوى، حيث أن تدوين العلوم الإسلامية و العربية لم يكن منتشرًا في صدر الإسلام و كان علماء السلف يعتمدون على الحفظ فقط.⁴

و فيما يخص ذكره أن الدولة الأموية تدخلت في الوضع. فيرى مصطفى السباعي أنها دعوى جديدة لا وجود لها إلا في خيال كاتبها، فما روى لنا التاريخ أن الحكومة الأموية وضعت الأحاديث لتعمم بها رأياً من آرائها، و نحن نسأله أين هي تلك الأحاديث التي وضعتها الحكومة؟، إن علماءنا اعتادوا ألا ينقلوا حديثاً إلا بسنده، و هاهي أسانيد الأحاديث الصحيحة محفوظة في كتب السنة، و لا نجد في حديث واحد من آلافها الكثيرة في سنده عبد الملك، أو يزيد أو الوليد أو أحد عمالهم كالحجاج، و خالد

¹ - المائدة، ص 03.

² - د/ مصطفى السباعي، السنة و مكانتها في التشريع، ط 1، 2000، دار الوراق، المكتب الإسلامي، ص: 420.

³ - د/ عبد المنعم أبو شعيشع أبودنيا، الاستشراق اليهودي، دط، 2008 دار الجامعة الجديدة، ص 167.

⁴ - نفس المرجع، ص 167.

بن عبد الملك العشري و أمثالهم فأين ضاع ذلك في زوايا التاريخ لو كان له وجود؟ و إذا كانت الحكومة الأموية لم تضع بل دعت على الوضع فما الدليل على ذلك؟¹

يزعم جولد زيرر أن الإسلام نما على يد رجاله و سبيل نمائه السنة، فإن ألوف الأحاديث التي ثبت أن الرسول نطق بها هي من صنع العلماء الدين أرادوا من أن يجعلوا الإسلام ديناً كبيراً شاملاً فخلقوا هذه الأحاديث حيث نجده يقول: "إن تعاليم القرآن نجد تكملتها و استمرارها في مجموعة من الأحاديث المتواترة، و هي و أن لم ترو عن النبي مباشرة تعتبر أساسية لتمييز روح الإسلام." فيرد عليه محمد الغزالي قائلاً: "أن الأحاديث لم تصدر عن الرسول، حيث نجد الطعن ليس في الأحاديث فحسب، بل السنة ككل."²

هذه هي ردود المسلمين على جولد زيرر و إن كان النطاق قد أضاف بنا عن عرضها كاملة، و الرد عليها جميعاً كون أن هذا المستشرق اليهودي لم يترك مجالاً يتعلق بالإسلام إلا و دس مخالفه فيه.

¹ - د/ مصطفى السباعي ، السنة و مكانتها في التشريع ، ص . 230 .
² - محمد الغزالي ، دفاع عن العقيدة ضد مطاعن المستشرقين ، ط5 ، دار السلام للنشر و التوزيع ، ص . 13